

السودان

جمعة رابعة من التحشيد الشعبي:

«المسكري» يتجه لرفض وثيقة «الحرية والتغيير»

في انتظار ردّ «المجلس العسكري» رسمياً على الوثيقة الدستورية التي قدمتها قوه «الحرية والتغيير» لإدارة المرحلة الانتقالية، يبدو أن ثمة «خطوطاً حمراء» للمجلس قد تدفعه إلى رفض الوثيقة/المبادرة، على رغم أنه بدأ يلحز إلى موعده المفاوضات، وهو الباب الذي تركه قادة المعارضة مفتوحاً

لا يبدو أن الوثيقة الدستورية التي وضعتها قوى «إعلان الحرية والتغيير» على طاولـة «المجلس العسكري» تلقى ترحيب الأخرى، الذي أكد مسؤولوه أمس أنها لا تزال قيد الدراسة، وأنه سيُقدّم رداً مكتوباً عليها.
هــ«الإطباـع الأولي»، كما عبّر عضو المجلس صلاح الدين عبد الخالق سعيد، أنّ المجلس يرى

طول اهد المفاوضات وتعثرها ليسا في مصلحة أيّ من الطرفين

أنّ «الرجوع إلى التفاوض شيء إيجابي» (في إشارة إلى أن بعض بنود الوثيقة – على الأقل – غير مقبولة لدى المجلس)، وأنه يعدّ الوثيقة «مثل أي وثيقة دستورية أخرى»، علماً أن أكثر من مئة وثيقة تسلمها المجلس من قوى سياسية كانت مشاركة في السلطة في عهد الرئيس المعزول عمر البشير، مع بداية المفاوضات.
وعلى رغم أن وثيقة قوى «الحرية والتغيير» تركت الباب مفتوحاً

تقرير

تواصل الانسداد في الجزائر: موقف الجيش يقسم المتظاهرين

لا مؤشرات في الجزائر على قرب انفراج حالة الانسداد السياسي، في ظلّ تسكك كل الأطراف الفاعلة بمواقفها.

ضالحوالك الشعبي لا يزال يطالب برحيل رموز النظام السابق كافة، بينما يُصّر رئيس الدولة على البقاء في منصبه والإشراف على الانتخابات، فيما يشوب الغموض موقف قيادة الجيش

الجزائر - **محمد العيد**

اللجنة الحادية عشرة على التوالي، خرج الجزائريون في مسيرات حاشدة في كل المحافظات، تعبيرا عن تسكهم بمطلب رحيل «العصابة» التسمية التي تُطلق على رموز النظام السابق، وجدد المتظاهرون دعوتهم إلى رحيل رئيس الدولة المؤقت عبد القادر بن صالح، والوزير الأول المنتخب في ذلك الوقت، وبتفنية، عبر دعوته إلى تفعيل المادة الدستورية التي تؤدي إلى عزله، وهو ما شكّل ضغطاً على الرئيس دفعه إلى الاستسلاـم والاستقالة في 2 في 4 تموز/ يوليو المنـفل. لكن اللافت

الذي يربط بين الطرفين، وهو ما ركزت عليه «الجنة الواسطة»، التي قدمت اقتراحاً يتخصّ بتشكيل مجلسين: الأول «سيادي» يغلب عليه المدنيون (7 مدنيين، و3 عسكريين)، برئاسة رئيس المجلس العسكري، ونائبين، أحدهما عسكري والأخر مدني، ويختص بالسلطات السيادية كما ورد في الإعلان الدستوري، والثاني «أمني» يغلب عليه العسكريون (يسمى «مجلس الأمن والدفاع

حمر» بدأ «المجلس العسكري» يحددها على طاولـة المفاوضات، منها ما تحدث عنه أمس، عبد الخالق سعيد، من أن «المجلس لن يقبل باغلبية من المدنيين في أي مجلس مؤقت لتقاسم السلطة».
وفيما يتجه «العسكري» نحو رفض الوثيقة، على ما يبدو، تستمر حشود المعتمضين أمام مقر قيادة

الجيش في العاصمة للجمعة الرابعة على التوالي بإلازيداد، للمطالبة بتسليم السلطة إلى المدنيين (فوراً)، لا يستبعده مرافقون، كالكتاب خلال عامين، ما يشي بأن المشهد يزداد تعقيداً اليوم، لكن طول اهد المفاوضات وتعثرها لا يبدو أن مصلحة أيّ من الطرفين، فبالنسبة إلى المجلس العسكري، يمكن الضغط



رفضت «الحرية والتغيير» سقف صلاحياتها وتركت باب التفاوض مفتوحاً (أ ف ب)

الشعبي المتواصل أن يؤثر من جديد بضباط الجيش الأقل رتبة، وبالتالي الدفع إلى «انقلاب جديد»، لا يستبعده مرافقون، كالكتاب خلال عامين، ما يشي بأن المشهد يزداد تعقيداً اليوم، على الطرفان اتفاقاً سريعاً، فيما توقع القادة العسكري السابق الغربي أول محمد بشير سليمان «أحداث

فنزويلا

فريقه تراهب يدرس التدخل:

تهويك أميركي بوجه كراكاس

عموم البلاد». وأضاف الانقلابي أنّ «المعارضة ستعقد اجتماعات مع أنصارها من أجل إطلاعهم على خريطة الطريق، على أن يُنزل إلى الشوارع مجدداً السبت»، مشيراً إلى أن التظاهرات ستكون «سلمية»، وستجري في مناطق توجد فيها مقرّ عسكرية مهمة. وتأتي هذه الخطوة الجديدة بعدما كان غوايدو قد أعلن، أول من أمس، بدء موظفي الدولة إضراباً عاماً.

بالتزامن مع دعوة غوايدو، ظهر ليوبولدو لوبيز، أحد أبرز وجوه المعارضة، الذي كان قد فرّ عقب فشل انقلاب الثلاثاء، برفقة عائلته إلى سفارة مدريد لدى كراكاس، طالباً



(أ ف ب)

بعد أيام من اشتعال الوضع في كراكاس، عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة التي نفذها زعيم المعارضة خوان غوايدو، بإدارة أميركية، ساد الهدوء نسبياً في عموم أنحاء البلاد، إذ عادت حركة السير إلى طبيعتها في جسر «السامبرا» حيث بدأت أعمال محاولة الانقلاب على الرئيس فنزويلا المنتخب نيكولاس مادورو. كذلك بدت الأوضاع هادئة في قاعدة «لا كارلوتا» الجوية، التي شهدت اشتباكات محدودة ليل الأربعاء - الخميس، ولم تشهد بقية مناطق البلاد أعمالاً تُذكر، سوى تظاهرة لمجموعة من الطلبة في جامعة فنزويلا المركزية في العاصمة.

هذا الركون أثار على ما يبدو تخوف المعارضة، ما دفعها إلى دعوة أنصارها للنزول إلى الشارع مجدداً اليوم، لمطالبة الجيش بوقف دعم مادورو. وفي سلسلة تغريدات نشرها على موقع «تويتر» أمس، تحدث غوايدو عن «خريطة طريق» من أجل إطاحة بحكومة مادورو، قائلاً إنهم «لن يتراجعوا عن المفاوضات التي أقدموا عليها، وسينظمون تظاهرات في الشوارع بشكل مستمر، وإضرابات تشمل الحياة وتشمل

الديمقراطية السلمية التي يعيشها البلد»، ويبيّن بن فليس، من وجهة نظره، شروط «الحوار الناجع» الذي لا يكون من رموز النظام السابق في المتظاهرين بـ«المُغزّب بهم»، ثم سحب هذا الوصف وتماهى تماماً مع مطالبتهم برحيل بوتفليقة.

وعلى هذا الأساس، يُمكن فهم مواقف الكثير من أحزاب المعارضة، التي تبقى حذرة إزاء مواقف الجيش، وترفض تماماً انتقاده، وتحسباً لتغييرها في أي لحظة باتجاه الانحياز إلى ما يريده المتظاهرون، ويؤشّر على ذلك بوضوح موقف علي بن فليس، وهو أبرز مناسفي الرئيس السابق، والذي يُحاول بنحو ناعم دفع المؤسسة العسكرية إلى الابتعاد عن «إدراكاتها» في رفض أي حلّ سياسي للأزمة.
إنّ قال بن فليس، في تعليقه على خطاب رئيس الأركان الأخير الذي وردت فيه كلمة «الحوار»، إنّ «الانسداد الحالي واضح المعالم والأركان، وهو نتاج تعارض عميق وتناعد صريح بين مسار مبني على أساس تطبيق حرفي وحصري للمادة 102 من الدستور (الرئاسيات التي يدفع نحوها الجيش)، والمطالب المشروعة المعبّر عنها من طرف الثورة

السودان

جمعة رابعة من التحشيد الشعبي:

«المسكري» يتجه لرفض وثيقة «الحرية والتغيير»

في انتظار ردّ «المجلس العسكري» رسمياً على الوثيقة الدستورية التي قدمتها قوه «الحرية والتغيير» لإدارة المرحلة الانتقالية، يبدو أن ثمة «خطوطاً حمراء» للمجلس قد تدفعه إلى رفض الوثيقة/المبادرة، على رغم أنه بدأ يلحز إلى موعده المفاوضات، وهو الباب الذي تركه قادة المعارضة مفتوحاً

لا يبدو أن الوثيقة الدستورية التي وضعتها قوى «إعلان الحرية والتغيير» على طاولـة «المجلس العسكري» تلقى ترحيب الأخرى، الذي أكد مسؤولوه أمس أنها لا تزال قيد الدراسة، وأنه سيُقدّم رداً مكتوباً عليها.
هــ«الإطباـع الأولي»، كما عبّر عضو المجلس صلاح الدين عبد الخالق سعيد، أنّ المجلس يرى

أنّ «الرجوع إلى التفاوض شيء إيجابي» (في إشارة إلى أن بعض بنود الوثيقة – على الأقل – غير مقبولة لدى المجلس)، وأنه يعدّ الوثيقة «مثل أي وثيقة دستورية أخرى»، علماً أن أكثر من مئة وثيقة تسلمها المجلس من قوى سياسية كانت مشاركة في السلطة في عهد الرئيس المعزول عمر البشير، مع بداية المفاوضات.
وعلى رغم أن وثيقة قوى «الحرية والتغيير» تركت الباب مفتوحاً

الذي يربط بين الطرفين، وهو ما ركزت عليه «الجنة الواسطة»، التي قدمت اقتراحاً يتخصّ بتشكيل مجلسين: الأول «سيادي» يغلب عليه المدنيون (7 مدنيين، و3 عسكريين)، برئاسة رئيس المجلس العسكري، ونائبين، أحدهما عسكري والأخر مدني، ويختص بالسلطات السيادية كما ورد في الإعلان الدستوري، والثاني «أمني» يغلب عليه العسكريون (يسمى «مجلس الأمن والدفاع

حمر» بدأ «المجلس العسكري» يحددها على طاولـة المفاوضات، منها ما تحدث عنه أمس، عبد الخالق سعيد، من أن «المجلس لن يقبل باغلبية من المدنيين في أي مجلس مؤقت لتقاسم السلطة».
وفيما يتجه «العسكري» نحو رفض الوثيقة، على ما يبدو، تستمر حشود المعتمضين أمام مقر قيادة

الجيش في العاصمة للجمعة الرابعة على التوالي بإلازيداد، للمطالبة بتسليم السلطة إلى المدنيين (فوراً)، لا يستبعده مرافقون، كالكتاب خلال عامين، ما يشي بأن المشهد يزداد تعقيداً اليوم، على الطرفان اتفاقاً سريعاً، فيما توقع القادة العسكري السابق الغربي أول محمد بشير سليمان «أحداث

بريطانيا

نتائج الانتخابات المحلية:

لجنة «بريكست» تصيب «العالم» و«المحافظين»

مع استمرار أزمة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «بريكست»، تطمّت المجالس المحلية في البلاد انتخابات أكثر من ثمانية آلاف مقعد، كانت نتائجها كصفة على وجه الأحزاب التقليدية البريطانية، وذلك بسبب الإحباط السائد في أوساط الناخبين من الجمود الذي يواجه ملف «بريكست».
التصيب الأكبر من الخسارة كان لحزب «المحافظين» الحاكم بقيادة رئيسة الوزراء تريزا ماي، إذ خسر عدة مجالس محلية ومئات المقاعد، يليه حزب «العالم» المعارض، الذي لم يستفد من تراجع «المحافظين» إذ إن الأصوات مُنحت للأحزاب الأصغر، بدلاً منه.

وتعتبر نتائج الحزبين غير مبشّرة قبيل انتخابات البرلمان الأوروبي المقبلة التي يتوقع أن تجري في بريطانيا بتاريخ 23أ من الشهر الجاري. ومع إعلان النتائج في أكثر من نصف المجالس، حقق حزب «الليبراليون الديمقراطيون» (وسط) وحزب «الخضر» (يسار) – كلاهما يناهض «بريكست» - مكاسب في جانب المرشحين المستقلين، فيما خسر «المحافظين» أكثر من 900 مقعد «العُمل» أكثر من 100 مقعد.
وإذا تكررت هذه النتائج على مستوى البلاد، فسيحصل كل من الحزبين الرئيسيين على 28% فقط من إجمالي الأصوات، وفق خبير استطلاعات الرأي جون كورتيس، الذي قال إن أيام هيمنة الحزبين «ربما انتهت».

وتعليقاً على النتائج، اعتبر وزير الخارجية البريطاني، جيريمي هانت، النتائج بمثابة صفة للحرزبين الرئيسيين». أما رئيس «العالم» جيريمي كورين، فقال إنه «بالطبع أربداً أن تؤدي في شكل أفضل»، معبّراً عن «أسفه الشديد للخضائر التي مني بها الحزب».

كورين أضاف لاحقاً أن هناك «رخصاً كبيراً» لنجاح مباحثات «بريكست» بين حزبه والمحافظين، التي انطلقت قبل أسابيع في مسعى للتوصل إلى حل بإمكانه الحصول على تأييد جميع الأحزاب. فيما اعتبر زعيم الليبراليين الديمقراطيين، «فيس كابل، أن الناخبين «لم يعد لديهم ثقة بالمحافظين لكنهم يرفضون مكافأة العمال بينما يراوغ الحزب بشأن مسألة اليوم، بريكست».